



أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية دراسة تحليلية لوجهات نظر مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية الصادرة عن المصارف التجارية بمدينة الخمس

سميرة حسين اوصيلة¹، الشافعي إبراهيم الشافعي²، خالد محمد الشريف³، مفتاح ضو ارحومة⁴

^{1,2,3} كلية الاقتصاد / جامعة المرقب

⁴ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزيتونة

Corresponding author: aealsagheer@elmergib.edu.ly

The Impact of Using Certified Checks and Internal Transfers on the Effectiveness of Commercial Transactions An Analytical Study of the Perspectives of Users of Certified Checks and Internal Transfers Issued by Commercial Banks in the City of Al-Khums

Samira Hussein Ousaila¹, Al-Shafei Ibrahim Al-Shafei², Khaled Mohamed Al-Sharif³, Muftah Dhu Arhouma⁴

^{3,2,1} Faculty of Economics / Al-Mergeb University

⁴ Faculty of Economics and Political Science / Al-Zaytoonah University

تاريخ الاستلام: 2026/08/10 تاريخ المراجعة: 2026/08/25 تاريخ القبول: 2026/8/30 - تاريخ النشر: 2026/09/22

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع حيوي وجديد في مجال وسائل الدفع التقليدية في النشاط المصرفي، ألا وهو الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية ودورها الفعال على الصعيدين المصرفي والتجاري في ظل أزمة السيولة التي تعاني منها المصارف التجارية الليبية، ورغم نجاح هذه الوسائل في عملها كوسيلة دفع بدل النقود الورقية إلا أن المواطن أصبح يعاني من تكلفة استخدام هذه الوسائل، والمتمثلة في الآثار الناجمة عن التعامل بها مع التجار في السوق، وهذا الأمر جعل الباحثون يقومون بهذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: ما أثر استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية من وجهة نظر المواطن الليبي؟

حيث هدفت الدراسة للتعرف على الآثار الناتجة عن استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية، واتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، بتطوير استبانة معتمدين على بعض الدراسات السابقة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية الصادرة عن المصارف التجارية بمدينة الخمس خلال العام 2026م، وقد تم استخدام برنامج الحزم الاجتماعية (SPSS) لاختبار صحة فرضية الدراسة والتي نصت على: لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج منها، ارتفاع أسعار السلع والخدمات عند شرائها بالصكوك المصدقة أو التحويل الداخلي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات التي يؤمل إتباعها للرفع من مستوى الأداء التجاري للمصارف التجارية.

الكلمات الدالة: الصكوك المصدقة، التحويلات الداخلية، فعالية المعاملات التجارية، المصارف التجارية بمدينة الخمس.

Abstract:

The study has considered a vital and a new topic in the field of classical payment methods in banking activity, which is the certified cheques and internal transfers and their effective role on the banking and commercial aspects in the presence of liquidity crisis from which the Libyan commercial banks suffer. Despite the success of such means as an alternative payment method instead of cash payment, people have been suffering from the cost of such means via their resulting effects when dealing with the traders in the market. This has motivated the two researchers to conduct this study to address the following question: What is the effect of use of certified checks and internal transfers on the effectiveness of commercial dealings from the viewpoint of the Libyan citizen?.

The study aimed to identify the effects of using certified checks and internal transfers on the effectiveness of commercial transactions. The researchers employed a case study approach and developed a questionnaire based on prior studies. The study population consisted of users of certified checks and internal transfers issued by commercial banks in the city of Al-Khums during 2019. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) software was used to test the study's hypothesis, which stated: "There is no statistically significant relationship or impact regarding the use of certified checks and internal transfers on the effectiveness of commercial transactions." The study yielded several results, including an increase in the prices of goods and services when purchased using certified checks or internal transfers. Finally, the study proposed a set of recommendations intended to enhance the commercial performance of commercial banks.

Keywords: Certified cheques, internal transfers, effectiveness of commercial transactions, commercial banks .

1. مقدمة: منذ قرابة العقد والمصارف التجارية الليبية تعاني من أزمة خانقة وحادة في السيولة النقدية بها، وأصبح المواطن الليبي غير قادر على سحب أمواله المودعة بالمصرف وحتى راتبه الشهري، لسداد نفقات استهلاكه اليومي من حاجاته الضرورية والأساسية من السلع والخدمات.

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

وقد سعت المصارف التجارية لحل أزمة السيولة بشتى الوسائل والطرق، للتخفيف من معاناة المواطنين، من خلال تقديمها لوسائل الدفع الأخرى كالصكوك المصدقة والحوالات الداخلية كبديل للنقود ولتسيير حاجات المواطنين في الحياة اليومية.

ورغم نجاح هذه الوسائل في عملها كوسيلة دفع بدل النقود الورقية، إلا أن المواطن الليبي أصبح يعاني من تكلفة استخدام هذه الوسائل - الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية - والمتمثلة في الآثار الناجمة عن التعامل بها مع التجار في السوق، مما جعل العديد من المواطنين يحجمون عن التعامل بها أو يستخدمونها على نطاق ضيق وعند الضرورة القصوى.

وهذا الأمر جعل الباحثون يقومون بإجراء هذه الدراسة المتواضعة للتعرف على الآثار الناتجة عن استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية العمليات التجارية اليومية.

2. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما أثر استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية من وجهة نظر المواطن الليبي؟

وقد انبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

« هل هناك اثر لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار.

« هل هناك اثر لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على جودة السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار

« هل هناك اثر لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على سرعة إتمام المعاملة التجارية.

« هل هناك اثر لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على عامل الأمان لكل من المواطن والتاجر.

3. أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى التالي:

1. ماهية وسائل الدفع المتمثلة في الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية والتعريف بها ومعرفة خصائصها وأنواعها.

2. التعرف على الآثار الناتجة عن استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية من وجهة نظر المواطن الليبي في ظل أزمة السيولة.

3. بيان هذا الأثر في فعالية المعاملات التجارية والمتمثل في (سعر السلعة أو الخدمة، جودة السلعة أو الخدمة، السرعة، الأمان) التي يتم شرائها بالصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية.

4. تقديم بعض التوصيات إلى المهتمين في المجال المصرفي بأهمية الموضوع، وما يمكن أن يقدمه من إسهامات تفيد صانعي القرار للرفع من مستوى فعالية أداء العمل المصرفي.

4. فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

H_0 : لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية.

وقد انبثقت منها الفرضيات الفرعية التالية:

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

H₁: إن استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية لا يؤثر على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار.

H₂: لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية وجودة السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار.

H₃: لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية وسرعة إتمام المعاملة التجارية للمواطن من قبل التجار.

H₄: لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية وعامل الأمان لكل من المواطن والتاجر.

5. أهمية الدراسة: وتتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تتبثق أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع حيوي وجديد في مجال وسائل الدفع في النشاط المصرفي، ألا وهو الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية ودورها الفعال على الصعيدين المصرفي والتجاري في ظل أزمة السيولة.

2. تعتبر هذه الدراسة الأولى حسب علم الباحثون التي تناولت أثر الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية من وجهة نظر المواطن الليبي، مما دفعهم لإجراء هذه الدراسة بغية تحقيق علاقة تكاملية فعالة بين هذه المؤسسات وعملائها في ظل التطورات المستقبلية المتسارعة في مجال وسائل الدفع التقليدية والعمليات المصرفية المختلفة.

3. محاولة دعم صناع القرار بالمصارف التجارية قيد الدراسة بما ينتج عن هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

4. إثراء المكتبة العلمية بموضوع جديد في مجال وسائل الدفع التقليدية ، وهو إضافة بحثية ينهل منها الدارسين والباحثين في هذا المجال.

6. حدود الدراسة: وتتمثل في الآتي:

الحدود الموضوعية: وتتمثل في معرفة اثر الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية.

الحدود المكانية: اقتصرته هذه الدراسة على مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية الصادرة عن المصارف التجارية بمدينة الخمس.

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2026م.

7. **منهجية الدراسة:** لقد اعتمدت هذه الدراسة منهجين علميين متكاملين ومتناسقين من أجل الإلمام بمحاور الدراسة وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

المنهج الوصفي: حيث أعتمد هذا المنهج بشكل واسع في الجانب النظري عند وصف العناصر المرتبطة بالموضوع، فقد تم الاعتماد على أهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والمجلات والدوريات المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء الدراسة والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

والمنهج التحليلي: يظهر هذا المنهج في دراسة حالة مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية بالمصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة الخمس، حيث تم أخذ عينة عشوائية من مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية لهذه المصارف بهدف معرفة أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية على فعالية المعاملات

التجارية، من خلال استخدام أداة الاستبيان، والتركيز على تحليل الإحصاء الوصفي والاستدلالي، لاختبار فرضيات الدراسة من خلال مجموعة من الأدوات الإحصائية.

8. الدراسات السابقة: على حسب -علم الباحثون- فالدراسات حول وسائل الدفع التقليدية قليلة ونادرة ولم تحظي باهتمام الباحث في الساحة الليبية، وكذلك بالنسبة للساحة العربية، وفيما يلي بعض الدراسات التي تطرقت في احد جوانبها لموضوع وسائل الدفع التقليدية رغم قلتها الآتي:

دراسة (Onyeokoro & Daniel 2026) بعنوان CUSTOMER EXPERIENCE MANAGEMENT AND E-COMMERCE BRAND PERFORMANCE IN A DIGITAL ENVIRONMENT وتناولت

هذه الدراسة أنظمة الدفع المصرفي الإلكتروني وأثرها على الاقتصاد النيجيري، وذلك بتطبيق اختبار "فيليس-بيرون" (Phillips-Perron)، وتقنيات التكامل المشترك لـ "جوهانسن" (Johansen)، واختبار السببية لـ "جرانجر" (Granger Causality) بين المتغيرات الثنائية، وآلية تصحيح الخطأ ضمن إطار الانحدار الخطي المتعدد اللوغاريتمي. استُخدمت بيانات سلاسل زمنية ربع سنوية من مصادر ثانوية - وتحديدًا من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN) للفترة من الربع الأول لعام 2011 وحتى الربع الرابع لعام 2019 - شملت: قيمة الشيكات المقاصة (CHEV)، وقيمة المدفوعات عبر أجهزة الصراف الآلي (ATMV)، وقيمة المدفوعات عبر نقاط البيع (POSV)، وقيمة المدفوعات عبر تحويلات الويب/الإنترنت (WEBP)، وقيمة المدفوعات عبر الهاتف المحمول (MOBP)، وقيمة المدفوعات الفورية ضمن نظام التسوية بين البنوك النيجيرية (NIPV)، وقيمة التحويلات الإلكترونية الوطنية للأموال (NEFT) كمؤشرات لأنظمة الدفع المصرفي الإلكتروني، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للاقتصاد النيجيري. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة فريدة طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة والناتج المحلي الإجمالي، كما أن متغيرات CHEV و POSV و NIPV كان لها أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة سببية، إذ تبين بوضوح وجود ظاهرة السببية المتبادلة (التغذية الراجعة). ولذا، أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها ضرورة تعزيز أنظمة الدفع المصرفي الإلكتروني في نيجيريا من قبل الحكومة والمؤسسات المالية، وذلك من خلال الاستثمار الفعال في خدمات الإنترنت وإمدادات الكهرباء، للمساعدة في معالجة القيم السلبية المسجلة لكل من قيمة الشيكات المقاصة، وقيمة معاملات نقاط البيع، ونظام التسوية الفورية للمدفوعات بين البنوك في نيجيريا.

دراسة (Kuol, 2025) بعنوان Effect of firm characteristics on credit creation of listed

Commercial banks in Kenya وركزت هذه الدراسة حول تأثير خصائص المؤسسة المصرفية على عملية خلق الائتمان لدى البنوك التجارية المدرجة في كينيا خلال الفترة من 2019 إلى 2023. ويتمثل الهدف الرئيسي في دراسة كيفية تأثير كل من كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وحجم البنك على قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وذلك بقياس النسبة بين إجمالي القروض وإجمالي الودائع. وقد اعتمدت الدراسة منهجاً بحثياً وصفيًا ارتباطياً، مستخدمةً تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لتقييم العلاقات بين المتغيرات. وشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية المدرجة في كينيا وعددها 12 بنكاً، حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من البنك المركزي الكيني والتقارير المالية المنشورة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وخلق الائتمان، مما يشير إلى أن تعزيز احتياطات رأس المال

يرفع من القدرة على الإقراض. كما أظهرت جودة الأصول ارتباطاً إيجابياً بخلق الائتمان، مما يدل على أن انخفاض نسب القروض المتعثرة يدعم إمكانات أكبر للإقراض. وفي المقابل، أظهرت كفاءة الإدارة تأثيراً سلبياً طفيفاً، مما يوحي بأن العمليات التي تتسم بالكفاءة قد تؤدي إلى تقليص احتياطات رأس المال لصالح زيادة الإقراض. ولم يظهر لحجم البنك أي تأثير ذي دلالة إحصائية على خلق الائتمان. وتؤكد الدراسة على أهمية وجود معايير قوية لرأس المال، وإدارة فعالة لمخاطر الائتمان، وكفاءة تشغيلية لتعزيز عملية خلق الائتمان. وتوفر هذه النتائج رؤى قيمة للبنوك والجهات التنظيمية لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الائتماني المستدام في كينيا.

دراسة (سماح: 2014) والمقدمة بعنوان: "تقييم أنظمة الأعمال المصرفية الالكترونية من وجهة نظر المصارف الصغيرة" شملت 6 مصارف في بولندا، حيث قام بمقارنة ربحية الخدمات الالكترونية بربحية الخدمات التقليدية، وتوصل إلى أن تكلفة الخدمات التقليدية تساوي 4 أضعاف الخدمات الالكترونية، وأن القنوات الالكترونية توفر الراحة بينما القنوات التقليدية توفر الأمان والثقة وعلى العميل الاختيار بين الراحة والثقة، وأن الخدمات الالكترونية تقلل في عدد الموظفين بالمقارنة مع التقليدية.

دراسة (عبد الرحيم، 2013) والمقدمة بعنوان: "تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي حالة الجزائر"، توصلت إلى أن التوجه إلى أدوات الدفع الالكتروني ضرورة وحتمية فرضتها الأوضاع الراهنة، وتوصلت إلى أن الدول العربية والجزائر خاصة تعاني من ضعف كبير في تدني هذه التقنيات الضرورية لقيام التجارة الالكترونية وخاصة أدوات الدفع الالكترونية، وأرجعت السبب في هذا التأخير إلى عدم كفاية الجهود المبذولة من طرف هذه الدولة في هذا المجال.

دراسة (عبد الرحيم، 2011) والمقدمة بعنوان: "وسائل الدفع التقليدية في الجزائر -الوضعية والأفاق-" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر، والمشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية، وإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك خطوات صحيحة وواضحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع، يجب عدم التوقف عند البطاقات فحسب بل لابد من خوض تجربة الوسائل الأخرى كالنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية وغيرها نظراً لأهميتها خاصة في عالم التجارة الالكترونية.

دراسة (عبد القادر، 2011) والمقدمة بعنوان: "إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية" هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية نظام الدفع البنكي في الحياة الاقتصادية للفرد، وما هي وسيلة الدفع التي توفر له رفاهية في الاستعمال وتأدية حاجاته اليومية من دفع وسحب وتحويل، وقد تحققت نتائج على مستوى الاقتصاد الجزئي تمثلت في رفاهية استعمال الجمهور لوسائل الدفع وخدمة البنك، السرعة في تنفيذ عمليات الدفع والتحويل تغذية خزينة الزبائن والمؤسسات في وقت حقيقي، ثقة الجمهور في التعاملات الاقتصادية المستعملة فيها وسائل نظام الدفع من البنك كمؤسسة تلعب دور الوسيط المالي بين المتعاملين الاقتصاديين في عملية تحويل أموالها من جهة إلى أخرى، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي التنوع في آليات وسائل الدفع الالكترونية (الوسائل الالكترونية، الوسائل الكتابية)، والرفع من معدل التعامل مع البنوك من قبل الجمهور.

الفجوة البحثية: لقد تناولت الدراسات السابقة وسائل الدفع التقليدية وقد تعرضت لوضع هذه الوسائل في البنوك ومدى مساهمتها في حل أزمة السيولة وتطوير وسائل أخرى من شأنها الرقي بمستوى أداء البنوك.

وبالنظر للساحة الليبية وما تشهده المصارف التجارية الليبية من شح في السيولة فقد لاحظ الباحثون عدم وجود اهتمام من قبل الباحث والدارسين في المجال المصرفي بوسائل الدفع التقليدية (الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية) ودورها في حل أزمة السيولة، وعدم تركيز واهتمام معظم الدراسات (عربية كانت أم محلية) على أثر استخدام وسائل الدفع التقليدية (الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية) على المعاملات التجارية من وجهة نظر المواطن الليبي، وإذا ما كان راض عن أدائها التجاري أم لا، وهل حققت له مزايا مفيدة يصبوا لها، أم أنها زادت من معاناته في ظل ما تشهده المرحلة من شح في السيولة ومحدوديتها في المصارف التجارية الليبية إن صح التعبير، وغلاء الأسعار للسلع والخدمات الضرورية له، الأمر الذي جعل الباحثون يقومون بهذه الدراسة المتواضعة لمعرفة هذا الأثر.

9. مصطلحات الدراسة:

❖ **وسائل الدفع التقليدية:** هي جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل. (أوصيلة "آخرون": 2018، ص10)

❖ **الشيك:** الشيك ورقة تجارية تتضمن أمراً بأداء مبلغ معين من النقود. (شعبور "آخرون": 2016، ص9)

❖ **الحوالات المصرفية:** هي عملية تحويل نقدي يقوم بها المصرف بناء على طلب أحد عملائه إلى مستفيد آخر مقابل عمولة بسيطة (عساف "آخرون": 2003، ص 109).

10. الإطار النظري:

« مفهوم الدفع: تدل كلمة الدفع على إطفاء دين أو تسوية التزام. (أوصيلة "آخرون": 2018، ص9).

« **تعريف نظام الدفع:** هو مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية. (عبد القادر: 2011، ص 24)

« خصائص نظام الدفع:

تتميز أنظمة الدفع بالخصائص التالية (شعبور "آخرون": 2016، ص5):

1. البساطة والوضوح: أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم وممارسة من جميع المتعاملين.

2. المرونة: وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد والمؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.

3. السرعة: وهي إجراء الدفع فما أقل من حقيقي ممكن.

4. الأمان: يتعلق الأمر هنا أساساً بأمان وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

« مفهوم وسائل الدفع:

تعرف وسائل الدفع على أنها الأدوات المقبولة في الدفع عبر وسائل الصيرفة الالكترونية، أي المقبولة لسداد

جميع الصفقات عبر الوسائل الالكترونية (التواتي، 2013: ص10)

« **أنواع وسائل الدفع:** حيث تنقسم وسائل الدفع إلى قسمين هما:

أ. وسائل دفع التقليدية.

ب. وسائل الدفع الحديثة الإلكترونية.

أسباب تراجع وسائل الدفع النقدية:

يمكن حصر هذه الأسباب في الآتي (اشتوي؛ الدوكالي: 2018، ص13):

1. انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصياً أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.
2. عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي.
3. انعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسند لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يلجئوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.
4. ارتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات.
5. أكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية وهو مشكلة الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

« وسائل الدفع التقليدية: والمتمثلة في (النقود، الحساب، الشيك)

سنركز في دراستنا على الشيك والتحويلات الداخلية باعتبارها أكثر وسيلة دفع تقليدية استعمالاً في ظل أزمة السيولة في ليبيا.

أولاً: الشيك:

مفهوم الشيك: هو عبارة عن صك محرر وفقاً لأوضاع معينة حددها العرف يتضمن أمراً صادراً من الساحب (محرره) إلى المسحوب عليه (وهو عادة مصرف) بدفع مبلغ معين لأمر شخص ثالث (مستفيد) أو لحامله لمجرد الاطلاع. (سعيد: 2000، ص 48)

والشيك يتضمن عادة بيانات جوهرية يفرضها القانون تشمل: اسم المصرف المسحوب عليه، اسم المستفيد لأمره أو لحامله، مبلغ الشيك بالحروف والأرقام، توقيع مصدر الشيك، تاريخ ومكان السحب.

والشيك بحد ذاته ليس نقداً لأنه لا يتضمن تعهداً من البنك بأداء مبلغ معين لحامله كما هو الحال في الورقة المصرفية بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك، وهو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك. (اشتوي؛ الدوكالي: 2018، ص9)

خصائص الشيك:

يمتاز الشيك بمجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي (شعبور وآخرون: 2016، ص9):

1. لا يمكن سحب الشيكات إلا على البنوك.
2. يحتوي الشيك على ثلاثة أطراف هي الساحب والمسحوب عليه والمستفيد.
3. الشيك أداة للوفاء ولنقل النقود ولا يصلح أن يكون أداة للائتمان.
4. وجود رصيد كافٍ للساحب لدى المصرف المسحوب عليه منذ تاريخ إنشاء الشيك وذلك لتوفير الثقة الكافية بهذه الورقة.

5. لا حاجة لذكر اسم المستفيد فيه، وبالتالي يمكن سحبه لحامله.

المشاكل الناجمة عن استخدام الشيك: ويمكن حصرها في الآتي: (عبد الرحيم: 2011، ص39)

1. استخدام الطرق اليدوية مما يؤدي إلى الوقوف في طوابير انتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنية ووسائل الإعلام الآلي.

2. مشاكل ذات طابع إداري (تسليم البريد، دفاتر الشيكات، طلبات الاستعلام ووثائق الإثبات) مما يرغم العميل إلى الذهاب للمصرف الذي به حسابه.

3. قد يستغرق الحصول على دفتر شيكات فترة طويلة في المتوسط 30 يوم، ويمكن أن تصل هذه المدة إلى أكثر من شهرين في بعض المصارف، أما فيما يخص التحويلات المالية فقد تنتظر المصارف في المتوسط 10 أيام.

4. يعتمد الكثير من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك، حتى لا يتمكن حامله من الحصول على المبلغ، هذا بالإضافة لخطر الشيك بدون رصيد، خاصة مع ثقل الإجراءات القانونية والقضائية مما يجعل الأفراد يتهاونون في تقديم هذه الشيكات للعدالة، مما يشجع على إصدار العديد من الشيكات بدون رصيد.

أنواع الشيك:

باعتبار الشيك من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية هذا ما أدى لظهور عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي:

1. الشيك العادي: هو تعهد صادر من محرره بأن يدفع لأمر المستفيد مبلغاً من المال بمجرد الاطلاع أو بتاريخ معين كما أن المصرف يقوم بتحصيل عمولة عليه تسمى عمولة إصدار. (سعيد: 2000، ص49)

ويأخذ ثلاث أشكال هي: (الشيك الأذني أو لأمره، الشيك لحامله، الشيك الاسمي) وتختلف تداول هذه الصكوك بعضها عن بعض فالشيك الأذني يتم تداوله بطريقة التظهير أما الشيك لحامله يتم تداوله إما بطريقة التسليم أو بالتظهير إذا كان لأمره، أما الشيك الاسمي فيتم تداوله بطريق الحوالة المدينة.

2. الشيك المسطر: هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا أنه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك مما يترتب عليه وجود امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا إلى البنك أو إلى عميل البنك لذلك فإنه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى البنك لتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل. (سعيد: 2000، ص 49)

يوجد نوعين من التسطير وهما (اشتوي؛ الدوكالي: 2018، ص10):

أ. التسطير العام: حيث بموجبه يترك ما بين الخطين فراغاً أو يكتب كلمة بنك أو مصرف دون تحديد اسم البنك، ويتم إيداع هذا النوع من الشيكات في حساب المستفيد لدى أي بنك ولا يجوز للمسحوب عليه أن يحرر شيكاً مسطراً تسطيراً عاماً إلا إلى أحد عملاءه.

ب. التسطير الخاص: هذا الشيك يوضع عليه ما بين الخطين المتوازيين اسم بنك معين وهنا لا يستطيع المسحوب عليه أن يوفى بقيمة الشيك إلى البنك المعين أو المحدد ما بين الخطين المتوازيين أو إلى عميلة إذ كان هذا البنك هو المسحوب عليه.

من الجدير بالذكر أن التسطير ليس له علاقة بالتداول الذي يبقى خاضعاً للقواعد المتبعة والقوانين المتبعة والمصارفية وإنما يتعلق بالوفاء كما يجب الإشارة إلى أنه لا يجوز إلغاء التسطير مهما كان نوعه عاماً أو خاصاً وإن

كان الإلغاء من قبل المسطر نفسه، ويمكن تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص بينما لا يجوز العكس ويستطيع الساحب أو حامل الشيك تسطيره.

3. الشيك المعتمد أو المصدق: هو الشيك الذي يصدر بناء على طلب العميل ويلتزم المصرف بموجبه بدفع قيمته للمستفيد وتوضع عليه عبارة مقبول الدفع أو معتمد الصرف، وسبب ذلك أن المصرف لا يصدر مثل هذه الصكوك إلا بعد خصم قيمتها من حساب العميل بالإضافة إلى تحصيل عمولة عليه. (سعيد: 2000، ص 49)

4. الشيك المقيد في الحساب: لما كان الشيك أداة وفاء فورية فإن الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقداً بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه غير أن القانون أجاز للساحب وكذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقداً وكذلك بكتابة عبارة "للقيد في الحساب" أو ما يفيد هذا المعنى على ظهر الشيك أو أية عبارة أخرى مماثلة وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريقة القيد في السجلات اعتماداً في الحساب أو نقل أو مقاصة والقيد في السجلات ويقوم مقام الوفاء. (شعبور وآخرون: 2016، ص 9)

5. الشيك المؤشر: قد يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير وهذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير، فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك بل لغاية التأكيد على وجود مقابل الوفاء.

6. الشيك السياحي: وهي عادة ما تكون مقومة بعملات أجنبية حرة مثل الدولار الأمريكي والجنه الإسترليني على أن يتم دفع ما يعادل قيمتها بالعملة المحلية وتعتبر الصكوك السياحية من أهم الطرق باعتبارها توفر نوعاً من الأمان لمستخدميها ويمكن تعويضها إذا ضاعت حسب مستندات شرائها (التويرقي: 2000، ص 163).

7. شيك البريد: ويعرف بأنه أمر دفع مبلغ لدى الاطلاع ويشترط تقديمه للدفع خلال أيام معدودة من تاريخ إصداره وإلا اعتبر باطلاً ولا يتداول ولا يدفع إلا للشخص الصادر لصالحه ويطلق على شيك البريد اسم إذن خصم. (سعيد: 2000، ص 50)

8. شيك الشباك: ويستعمل هذا النوع داخل المصارف ويقدم للعميل الذي لا يوجد لديه دفتر شيكات عند رغبته بسحب مبلغ من حسابه ويعتبر هذا الشيك شيكا شخصياً لا يظهر ولا يدفع إلا للعميل المحرر الشيك باسمه لغير عملاء المصرف. (سعيد: 2000، ص 51)

ثانياً: الحوالات المصرفية:

الحوالات المصرفية: هي عبارة عن أمر دفع يصدره المصرف المخول بناء على طلب احد عملائه إلى فرع أو بنك آخر سواء داخل البلد أو خارجه وذلك لتسديد بعض الالتزامات المترتبة عليهم مقابل حصولها على عملات بسيطة، ويسمى المصرف (الدافع) ويطلب منه دفع مبلغ معين من المال إلى شخص يسمى (المستفيد أو المدفوع له).

(عساف وآخرون: 2003، ص 108)

ويمكن حصر الفوائد التي يحصل عليها العملاء من عمليات التحويل النقدي التي تقوم بها المصارف إلى الآتي:

1. توفير الوقت والجهد وتوفير الأمن وتقادي السرقات.

2. الاقتصاد في التكاليف.

3. ضمان تسليم الحوالة إلى المستفيد.

4. تشجيع المعاملات التجارية وغيرها.

أنواع الحوالات المصرفية:

تقسم الحوالات المصرفية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. **حوالات صادرة:** تنقسم إلى حوالات داخلية وحوالات خارجية.

2. **حوالات واردة:** وتنقسم إلى حوالات داخلية وحوالات خارجية.

أولاً: الحوالات الصادرة: وفيما يلي توضيح لكل منها:

وهي تتمثل في تحويلات مالية يقوم بها المصرف بناء على طلب عميله لصالح مستفيد، آخر فإذا كانت عملية التحويل داخل البلد تسمى حوالات داخلية أو محلية، أما إذا كانت خارج البلد فإنها تسمى حوالات صادرة خارجية وعادة ما تكون بالنقد الأجنبي وتتم حسب إجراءات إدارة الرقابة على النقد. (التويرقي: 2000، ص162)

ثانياً: الحوالات الواردة: وهي على العكس من الحوالات الصادرة حيث تمثل مبالغ محولة من أطراف أخرى على عملاء المصرف فإذا كانت هذه الحوالات من داخل البلد تسمى حوالات واردة داخلية (رمضان: 1990، ص126)، أو محلية، أما إذا كانت الحوالة من خارج البلد تسمى حوالات واردة خارجية وفي هذه الحالة تكون مهمة المصرف تسليم قيمة الحوالات إلى المستفيدين طرفه. (عساف "وآخرون": 2003، ص110).

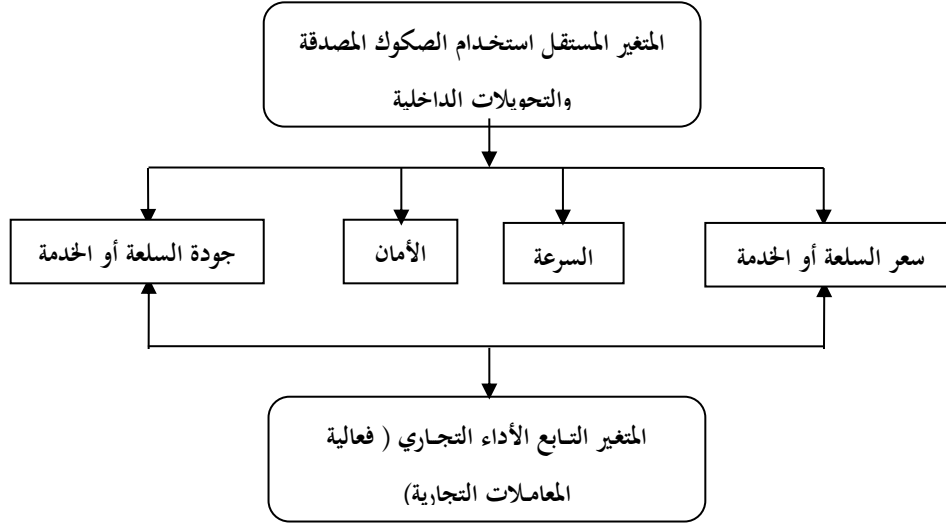
11. الطريقة والإجراءات:

1.11 مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في مستخدمي الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس والمتمثلة في مصرف الجمهورية وفرع الميناء، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، شمال أفريقيا، التجاري الوطني، ومصرف التجارة والتنمية، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جدول Krejcie and Morgan (1970)، حيث تحدد حجمها بعدد (300) مستخدم، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

2.11 أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة (Questionnaire) كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى جزئين هما:

➤ **معلومات عن المبحوثين:** يحتوي هذا الجزء من الاستبانة على بيانات عامة عن المشاركين، وهي النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، نوع العمل، نوع الدخل، المصرف التابع له.

➤ **مقياس استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية:** تكون المقياس من (51) عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أعدها (سيد، 2012؛ التواتي، 2013؛ سماح، 2014) مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتلاءم مع أهداف هذه الدراسة، باستخدام مقياس (Likert) الثلاثي والمكون من ثلاث درجات، والمصاغة بشكل إيجابي، وفقاً للتدرج الآتي: (نعم، إلى حد ما، لا)، وقسمت الواحد وخمسون عبارة إلى جزئين هما المتغير المستقل والمتمثل في استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية المكون من خمس عشرة عبارة، والمتغير التابع فعالية المعاملات التجارية المقسم على 4 أبعاد هم: (سعر السلع والخدمات، جودة السلع والخدمات، ميزة الأمان، سرعة إتمام المعاملة) بواقع سبع عبارات للبعد الأول، وعشر عبارات للبعد الثاني، وست عبارات للبعد الثالث، ثلاث عشرة عبارة للبعد الرابع والشكل الآتي يوضح متغيرات الدراسة.



شكل رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة

3.11. ثبات أداة جمع البيانات وصدقها:

1.4.11. الثبات Reliability: يعتبر مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة اختبار ما، ويعرف بأنه " يقيس مدى الحصول على البيانات ذاتها لو تم تكرار الاستبانة لأكثر من مرة" (جبريل: 2017، ص26)، وللتأكد من ثبات الاستبانة، أجرى اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha Cronbach، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس الدراسة (0.915) مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي وإمكانية الاعتماد عليها، وأن الاستبانة واضحة لدى القارئ لها، خاصة وأن هناك من حدد مستوى القبول بـ (67%) كنسبة مقبولة للتأكد من ثبات أداة الدراسة. (سماح: 2014، ص177)

2.4.11. الصدق Validity: يشير مفهوم صدق الاستبانة إلى "التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجله" (جبريل: 2017، ص27)، وللتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام طريقة الصدق الذاتي أو الإحصائي Statistical Validity، بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، حيث بلغ معامل الصدق لمقياس الدراسة (0.839)، مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه.

3.4.11. صدق الاتساق الداخلي: ويقصد به "مدى قياس الاختبار لتكوين فرض معين أو سمة معينة" (اميمن؛ السامرائي: 2001، ص108)، وللتحقق من مدى تمتع وسيلة جمع البيانات الحالية بالصدق التركيبي، تقرر حساب معاملات الارتباط بين مقاييس البحث الرتبوية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) يوضح مدى الاتساق البنائي لعبارات الاستبيان

محاور الاستبيان	معامل الارتباط (قيمة r)	P-Value	النتيجة
1 المحور الأول	0.437	0.000	يوجد ارتباط
2 المحور الثاني	0.526	0.000	يوجد ارتباط
3 المحور الثالث	0.596	0.000	يوجد ارتباط
4 المحور الرابع	0.845	0.000	يوجد ارتباط

وبالتأمل في بيانات الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بيرسون لكل المحاور تتراوح ما بين (0.437 ، 0.845) من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لعبارته وبذلك يتبين أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبذلك تعتبر المحاور صادقة ومتناسقة لما وضعت لقياسه.

4.11. توزيع استمارة الاستبانة: قام الباحثون بتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة خلال فترة امتدت إلى أربعة أسابيع، وقد لوحظ أن هناك تعاوناً من قبل المشاركين في تعبئة نماذج الاستمارات، وبعد جمع البيانات قام الباحثون بفرز جميع الاستمارات للتأكد من صلاحيتها للتفريغ، وقد تبين أن عدد (250) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وتشكل ما نسبته (83%)، وهي نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية (جبريل: 2017، ص27).

5.11. المعالجة الإحصائية:

بعد الانتهاء من جمع البيانات قام الباحثون بمراجعتها وترميز الاستبانات المجمعة والصالحة للتحليل بناء على مقياس (Likert) الثلاثي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) طول الخلية ودرجة الممارسة

الفئة في مقياس Likert	ترميز العبارات	طول الخلية	درجة الممارسة
لا	1	من 1 إلى أقل 1.74	ممارسة ضعيفة
إلى حد ما	2	من 1.75 إلى أقل 2.33	ممارسة متوسطة
نعم	3	من 2.34 إلى 3.00	ممارسة مرتفعة

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

- وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في (SPSS Statistical For Social Sciences)، وذلك وفقاً لما يلي:
- ❖ **ثبات مقياس الدراسة Reliability:** للتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها، من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach.
 - ❖ **الجدول التكرارية:** وذلك لحصر أعداد المشاركين، ونسبتهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة للمبحوثين.
 - ❖ **مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency:** المتمثلة في المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت Measures Dispersion، مثل الانحراف المعياري Standard Deviation، بغية تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة.
 - ❖ **معامل ارتباط بيرسون:** يستخدم لحساب نوع الارتباطات بين مقاييس الدراسة.
 - ❖ **اختبار (كا²):** يستخدم لحساب العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
 - ❖ **اختبار (t):** للمجموعة الواحدة One-Sample Test لمعرفة مدى إسهام وأثر المتغير المستقل (استخدام الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية) في المتغير التابع وهو فعالية المعاملات التجارية.

6.11. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي نصت على:

H_0 : لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية.

بهدف اختبار الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل التباين بين المتغير المستقل استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية والمتغير التابع فعالية المعاملات التجارية، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، (4):

جدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

معامل الارتباط	العامل
0.338	الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية، فعالية المعاملات التجارية.

جدول رقم (4) اختبار (T) الانحدار البسيط بين متغيرات الدراسة

مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار β	العامل
0.001	3.610	0.114	0.389	اثر الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية علي فعالية المعاملات التجارية.

من الجدولين السابقين يتضح الآتي:

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

1. معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو (0.338) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وبدرجة ارتباط ضعيفة.
 2. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (11%) من تغيرات المتغير التابع، وتعد هذه العلاقة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).
 3. قيمة ($t=3.610$) عند مستوي معنوية (0.001) وهي أقل من (5%) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.
- ثانياً) اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي نصت على:
- H_0 : إن استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية لا يؤثر على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار.

حيث قام الباحثان بتفريغ إجابات المبحوثين (بنعم) عن مدى تغير سعر السلع و الخدمات عند استخدام الصكوك المصدقة والحوالات في عملية الشراء، وبيانات الجدول رقم (5) توضح ذلك:

جدول رقم (5) زيادة سعر السلع و الخدمات

نسبة زيادة السعر	النسبة (%)					
	20	25	30	35	40	45
العدد	5	9	17	19	15	12
النسبة %	5%	9%	17%	18%	15%	12%

يلاحظ من الجدول السابق أن سعر السلع والخدمات يزداد بشكل عام، وينسب تتراوح ما بين (5% إلى 24%)، وأن عدد 22 مستخدم قالوا بأن سعر السلع والخدمات يزداد بمقدار الضعف عند الشراء بالصكوك المصدقة والحوالات الداخلية، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها غياب الأجهزة الأمنية والرقابية لمراقبة الأسعار، وثقافة التجار الناشئة عن الجشع والطمع المتفشي في المجتمع، وكذلك قلة المراكز والمحلات التجارية التي تتعامل بالصكوك المصدقة والحوالات الداخلية مما يجعل هناك جهات تحتكر السعر بنسب عالية جداً.

ثالثاً) اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي نصت على:

H_0 : لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية وجودة السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن من قبل التجار.

بهدف اختبار الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل التباين بين المتغير المستقل استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية والمتغير التابع جودة السلعة أو الخدمة، كما هو موضح في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) يبين أثر الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على جودة السلعة

العامل	قيمة (r)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار β	قيمة (t)	مستوى دلالة (t)
جودة السلعة أو الخدمة	0.240	0.058	0.519	2.490	0.014

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1. معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو (0.240) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وبدرجة ارتباط ضعيفة.
 2. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (5%) من تغيرات المتغير التابع، وتعد هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).
 3. قيمة ($t = 2.490$) عند مستوى معنوية (0.014) وهي أقل من (5%) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.
- رابعاً) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي نصت على:
- H_0 : لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية وميزة الأمان لكل من البائع والمشتري.

بهدف اختبار الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل التباين بين المتغير المستقل استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية والمتغير التابع ميزة الأمان، كما هو موضح في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7) يبين أثر الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على ميزة الأمان

العامل	قيمة (r)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار β	قيمة (t)	مستوى دلالة (t)
ميزة الأمان	0.153	0.024	0.512	1.560	0.122

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1. معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو (0.153) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وبدرجة ارتباط ضعيفة.
 2. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (2%) من تغيرات المتغير التابع، وتعد هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).
 3. قيمة ($t = 1.560$) عند مستوى معنوية (0.122) وهي أكبر من (5%) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.
- خامساً) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي نصت على:
- H_0 : لا توجد علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية وسرعة إتمام المعاملات التجارية.

بهدف اختبار الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتحليل التباين بين المتغير المستقل استخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية والمتغير التابع سرعة إتمام المعاملات التجارية، كما هو موضح في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) يبين أثر الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على سرعة إتمام المعاملات التجارية

مستوى دلالة (t)	قيمة (t)	معامل الانحدار β	معامل التحديد (R ²)	قيمة (r)	العامل
0.008	2.720	0.500	0.068	0.261	سرعة إتمام المعاملات التجارية

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1. معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو (0.261) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وبدرجة ارتباط ضعيفة.
 2. تشير قيمة معامل التحديد (R²) أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (6%) من تغيرات المتغير التابع، وتعد هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).
 3. قيمة (t = 2.720) عند مستوي معنوية (0.008) وهي أقل من (5%) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.
12. خلاصة النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ◀ توجد علاقة واثرة لاستخدام الصكوك المصدقة والحوالات الداخلية على فعالية المعاملات التجارية ، وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (3)، (4).
- ◀ تتميز السلع والخدمات بارتفاع أسعارها عند شرائها بالصكوك المصدقة أو التحويلات الداخلية، وقد يرجع ذلك لاختلاف العمولات التي تخصمها المصارف عند ايداع الصكوك في حسابات التجار وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (5).
- ◀ البضائع التي يتم شرائها بالبطاقة الالكترونية ذات جودة عالية، فهي متنوعة من حيث بلد الصنع والبدائل المتاحة لها وكذلك من حيث الشكل والحجم فإذا أخذنا مثال للملابس فإنها تكون ذات أحجام مختلفة تناسب جميع الأعمار، والأوزان، أما المواد الغذائية مثل الجبن فإنها متوفرة بمختلف أشكالها (قوالب، مكعبات، شرائح، الخ). أي أنها لا تختلف في جودتها عن جودة السلع التي تشتري نقداً.
- ◀ إن الشراء للسلع والخدمات بواسطة الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية لا يوفر ميزة الأمان لكل من طرفي العملية التجارية، وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (7).
- ◀ إن التعامل التجاري بواسطة الصكوك المصدقة والتحويلات الداخلية يوفر الجهد والوقت لكل من طرفي العملية التجارية، وهو ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (8).

13. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي يؤمل إتباعها والمتمثلة في الآتي:

- ◀ تفعيل جهاز الحرس البلدي وجهاز التفتيش والرقابة علي الأغذية والسلع وتفعيل عمل صندوق موازنة الأسعار وذلك لضبط سعر السلع والخدمات من قبل التجار.

- ◀ توسع المصارف التجارية في فتح الحسابات الجارية للأشخاص الاعتباريين (محلات تجارية) وتوزيع أجهزة خدمة نقاط البيع لهم حتى نقل من احتكار التجار لهذه الخدمة.
- ◀ توسع المصارف التجارية في تقديم وسائل الدفع الأخرى مثل البطاقات المصرفية بمختلف أنواعها للمواطنين للمساهمة في حل أزمة السيولة.

14. قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- ❖ التويرقي، بشير علي (2000)، إدارة المصارف وتطويرها، بنغازي، دار الكتب الوطنية.
- ❖ أميمن، عثمان علي؛ السامرائي، بدرية علي، (2001)، الاختبار النفسي أسسه ومعالجته الإحصائية، الخمس، مطابع عصر الجماهير.
- ❖ رمضان، زياد سليم (2003)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، عمان، دار وائل.
- ❖ سعيد، عبد السلام لفته (2000)، الائتمان المصرفي، إيطاليا، مطابع اديتار.
- ❖ عساف، غسان "وآخرون" (1993)، إدارة المصارف، عمان، دار الصفاء.

ثانياً: الدوريات:

- ❖ التواتي، احمد بلقاسم المختار (2013)، "تأثير خصائص الخدمة المقدمة على إقبال العملاء على قنوات الصيرفة الالكترونية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد(2)، جامعة المرقب، زليتن.
- ❖ سماح، ميهوب (2014)، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة -2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ❖ سيد، معطى سيد (2012)، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ❖ شعبور، سماح "وآخرون" (2016)، وسائل الدفع الالكترونية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ❖ عبد الرحيم، وهيبة (2011)، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر -الوضع والآفاق-، مجلة الباحث، العدد(9)، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ❖ عبد الرحيم، وهيبة (2013)، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي - حالة الجزائر -، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ❖ عبد القادر، بحيج (2011)، إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية، مجلة الباحث، العدد(9)، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- ❖ ناصر، سليمان (2011)، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول، مجلة الباحث، العدد(9)، جامعة ورقلة، الجزائر.

ثالثاً: المؤتمرات:

أثر استخدام الصكوك المصدقة والتحويل الداخلي على فعالية المعاملات التجارية

❖ اوصيلة، سميرة حسين "آخرون" (2018)، "أثر استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني على فعالية المعاملات التجارية"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الدولي الثاني، بعنوان الثورة التكنولوجية اقتصاديات القرن الحادي والعشرون، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، خلال الفترة 7-9 أكتوبر، الخمس.

❖ جبريل، وائل محمد (2017)، "واقع رأس المال البشري في المصرف التجاري الوطني من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة في مدينة البيضاء"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الدولي الأول، بعنوان السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة المرقب خلال الفترة 11-13 ديسمبر في مدينة الخمس.

Onyeokoro, S. C., & Daniel, O. C. (2026). CUSTOMER EXPERIENCE MANAGEMENT AND E-COMMERCE BRAND PERFORMANCE IN A DIGITAL ENVIRONMENT. UNIZIK Journal of Marketing, 3(2), 50-67.

KUOL, DAVID ANYIETH. Effect of firm characteristics on credit creation of listed ..Commercial banks in Kenya. Diss. KCA University, 2025.